الأمم المتحدة

A/67/634

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مدخلات أولية من الأمين العام في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

أولا – مقدمة

١ – تمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عن اتفاق الدول الأعضاء على استهلال عملية وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة يمكن الاستناد إليها في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراءات مركزة ومتسقة. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر أبدى رؤساء الدول أو الحكومات والممثلون رفيعو المستوى عزمهم على ”إرساء عملية حكومية دولية شفافة شاملة للجميع بشأن أهداف التنمية المستدامة تشارك فيها جميع الجهات المعنية من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة“ (انظر القرار ٦٦/٢٨٨، الفقرة ٢٤٨). ونصت الوثيقة الختامية على تشكيل فريق عامل حكومي دولي مفتوح يوافي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بتقرير يتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

110113 110113 12-64536 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - ومن بين المدخلات في المشاورات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة التقرير المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والمعنون ''الوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه'' المقدم من فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي أنشأه الأمين العام (A/66/700). ومن المتوقع أن تستمر المشاورات على نطاق واسع بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٣ - ولقد أُعد هذا التقرير تماشيا مع الفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الختامية للمؤتمر ومع أخذ الجهود آنفة الذكر في الاعتبار. ويتضمن تجميعا لما ورد من ردود على استبيان أُرسل إلى الدول الأعضاء ويمثل إسهاما في أعمال الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ألف - التحرك في اتجاه وضع أهداف التنمية المستدامة

٤ - يُقصد من أهداف التنمية المستدامة النهوض بالتنمية المستدامة تحقيقا لمزيد من التكامل بين أبعادها الثلاثة ألا وهي: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. أما الغاية من ذلك فهي توجيه التغيير المؤدي إلى تحول جذري شامل حسب ما تنص عليه وثيقة ريو +٢٠ الختامية، دعما للعمليات العادلة القائمة على الحقوق وغير الإقصائية التي تعزز الاستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

٥ - وتمثل التنمية المستدامة خطوة تالية طبيعية في تطور خطة التنمية تدعمها الأمم المتحدة. ويُذكر أنه في الفترة من الستينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، كانت الإجراءات الوطنية تُعرّف هي والتعاون الدولي باعتبارهما جزءا من ''عقود التنمية''. وحُدد خلال تلك الفترة عدد من الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرهما من الأبعاد ''الاجتماعية'' للتنمية كللت في عام ٢٠٠٠ بالأهداف الإنمائية للألفية. وظل مفهوما لزمن طويل أن ترابط البعدين الاقتصادي والاجتماعي أمر مفروغ منه؛ فمثلا يعتبر النمو على صعيد الاقتصاد الكلي ضروريا لتحقيق الأهداف في مجالي التعليم والصحة بينما يُسهم تحسين حالة التعليم والصحة في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال قنوات متعددة. إلا أن ذلك الإدراك لمدى تضافر هذه الصلات لم يكن بنفس القوة في ما يتصل بتعميم مراعاة البيئة في سياق وضع الغايات والأهداف الدولية.

٦ - والواقع أن هذا الإدراك للترابط الوثيق بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة أمر لازم لا سيما في وقت باتت فيه آثار تغير المناخ تتجلى على نحو لا يستهان به ويتزايد فيه وعي البشرية بالضرورة الملحة التي تقتضي مراعاة محدودية الموارد الطبيعية وهشاشتها. وهو

ما يستدعي فهما أعمق لأوجه التآزر في ما بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمفاضلة بينها على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي. ويُبرز الحاجة إلى توخي مزيد من الاتساق في عملية رسم السياسات.

باء – رؤية لأهداف التنمية المستدامة

٧ – تتضمن الوثيقة الختامية دلائل على ما يمكن أن يُلتمس تحقيقه ضمن جملة أمور من خلال أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها هدف القضاء على الفقر الذي لبلوغه لا بد من تحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف في البلدان النامية (انظر A/RES/66/288، المرفق، الفقرة ١٠٦). ومن أمثلة النواتج الإضافية التي يمكن أن تسهم أهداف التنمية المستدامة في تحقيقها الحد من أوجه الظلم والنهوض بالمساواة بين الجنسين وكفالة تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد النوعية.

٨ – وأُشير أيضا في الوثيقة الختامية إلى ضرورة تنسيق عملية وضع الأهداف آنفة الذكر وكفالة اتساقها مع العمليات المتعلقة بالنظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (الفقرة ٢٤٩).

٩ – ويمكن تعزيز الاتساق بين عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة وعمليات تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأخذ الوثائق الرئيسية التي تتناول عملية ما بعد عام ٢٠١٥ في الاعتبار ومنها مثلا تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعنون ''تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه''. ويركز ذلك التقرير على العناصر التالية:

- القيم الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة
- خطة تنبني على غايات وأهداف عملية نهائية، وهي من مواطن القوة الرئيسية التي تميز إطار الأهداف الإنمائية للألفية – إلا أنه يمكن أن يُعاد تنظيمها بحيث تتمحور حول أربعة أبعاد هي: (١) التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ (٢) التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع؛ (٣) الاستدامة البيئية؛ (٤) السلام والأمن – وذلك في إطار نهج كلي أكثر شمولا يستند إلى ركائز التنمية المستدامة الثلاث
- ''عناصر تمكينية'' تسهم في توجيه الجهود الرامية إلى كفالة اتساق السياسات على المستويات كافة[(١)]

(١) تشمل ''العناصر التمكينية'' حسب تعريفها الوارد في الوثيقة المعنونة ''تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه'' عناصر إنمائية منها إقامة نظام تجاري عالمي منصف ومستقر وتوفير التمويل الكافي للتنمية وتيسير إمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعرفة واتباع ممارسات الحوكمة الرشيدة القائمة على سيادة القانون.

- التسليم بأنه لا يوجد نهج واحد يصلح للجميع بما يفسح المجال لوضع سياسات وطنية وتكييف الأهداف مع السياقات المحلية
- وضع خطة عالمية بحق تتشاطر في إطارها البلدان كافة المسؤولية مما ينطوي أيضا على إعادة تحديد الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٠ - وينبغي أن يُتوخى عموما من أهداف التنمية المستدامة وضع برنامج للنهوض برفاه البشرية يكون أكثر شمولا وتكاملا ويكفل العدل والإنصاف للأفراد والشعوب والأجيال كافة؛ ويحقق التنمية البشرية للجميع في ظل مراعاة النظم الإيكولوجية والنظم الحيوية التي تحفظ الحياة على كوكب الأرض. ويمكن أن تسهم تقوية الصلة بين العلم والسياسة في تحديد مجموعة واحدة من الغايات والأهداف والمؤشرات المناسبة من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا - بيان تجميعي بالردود على الاستبيان

١١ - ينبني البيان التجميعي المعروض في هذا التقرير على ردود ٦٣ دولة عضوا من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قدمت ردا مشتركا بوصفها الاتحاد الأوروبي. وهذه عيّنة جزئية من آراء الدول الأعضاء التي تمثل تقريبا ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ألف - مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية

١٢ - طرحت ثلاث دول أعضاء في ورقة مفاهيمية قُدمت في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قائمة إرشادية بالمجالات ذات الأولوية المتعين تناولها من خلال أهداف التنمية المستدامة؛ واعتُبر أن تلك المسائل تنم عن نضج سياسي وأنها تعالج احتياجات مُسلَّم بها على نطاق واسع. ولقد جسدت الردود على الاستبيان هذا التفكير المبدئي وانبنت عليه. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بلد واحد مجموعة من المعايير ومسائل متصلة بها يمكن الاستفادة منها في تحديد الأولويات.

١٣ - ويتبين من تحليل الردود أن القضاء على الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هما من المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تتصدر قائمة العديد من المجيبين على الاستبيان الذين تناول الكثيرون منهم مسائل أكثر تحديدا يمكن إدراجها في هذين المجالين الأوسع نطاقا. فمثلا اعتماد أشد الناس فقرا في البلدان الفقيرة على الموارد الطبيعية في كسب الرزق وتعزيز قدرة النظم الطبيعية على دعم رفاه الإنسان وحفظ النظم الإيكولوجية وردها إلى حالتها الأصلية والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وخفض تلوث النظم الإيكولوجية كلها

مسائل أشارت إليها دول مختلفة ممن ردت على الاستبيان ويمكن أن تندرج جميعا في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية باعتبارها مجالا ذا أولوية. وأوجزت إحدى الدول المجيبة عددا من المجالات ذات الأولوية وأكدت المفهوم الذي مؤداه أن عملية أهداف التنمية المستدامة سوف تلتحم مع عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يسفر عن صياغة مجموعة واحدة من الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكرت دولة أخرى في هذا الصدد أنه مما يمكن أن ييسر عملية تحديد المجالات ذات الأولوية أن ترسي البلدان فهما مشتركا للعلاقة بين إطار ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وكثيرا ما أُشير إلى بعض المجالات ذات الأولوية باعتبارها مجموعات من المسائل المترابطة. فمثلا أُدرجت مسألة كفالة تكافؤ فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الطاقة والمياه والغذاء والحصول على التعليم والخدمات الصحية وتحسين نوعية هذه الخدمات في مجموعة واحدة. وربط بعض من البلدان التي ردت على الاستبيان الجوانب المتصلة بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والمياه ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والطاقة المستدامة والأمن في مجال الطاقة بمجموعات شتى. وقام بلد واحد بتجميع المجالات ذات الأولوية في ثلاث مجموعات تبعا لجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وأشارت بلدان أخرى إلى إمكانية أن تشمل أهداف التنمية المستدامة مسألة الرفاه بطابعه المتعدد الأبعاد على أن تتجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي وتنظر فيما هو أبعد من ذلك فيما يتعلق بنوعية الحياة.

١٥ - وذكر بلد واحد أنه ينبغي النظر في المجالات ذات الأولوية جنبا إلى جنب مع استمرار تنفيذ فئات الأهداف الإنمائية للألفية الحالية، رهنا بما وصلت إليها حالة التنفيذ وأنه ينبغي تعزيز الصلات بين أهداف التنمية المستدامة المستجدة والأهداف الإنمائية للألفية القائمة. وأبد بلد واحد تحبيذاً لإضافة مسألة الحد من الكوارث والقدرة على مواجهتها إلى ”الأعمال التي لم تُنجز في سياق أهداف الإنمائية للألفية“.

١٦ - يبين الشكل التالي المجالات ذات الأولوية حسب ترتيب تواترها على وجه التقريب.

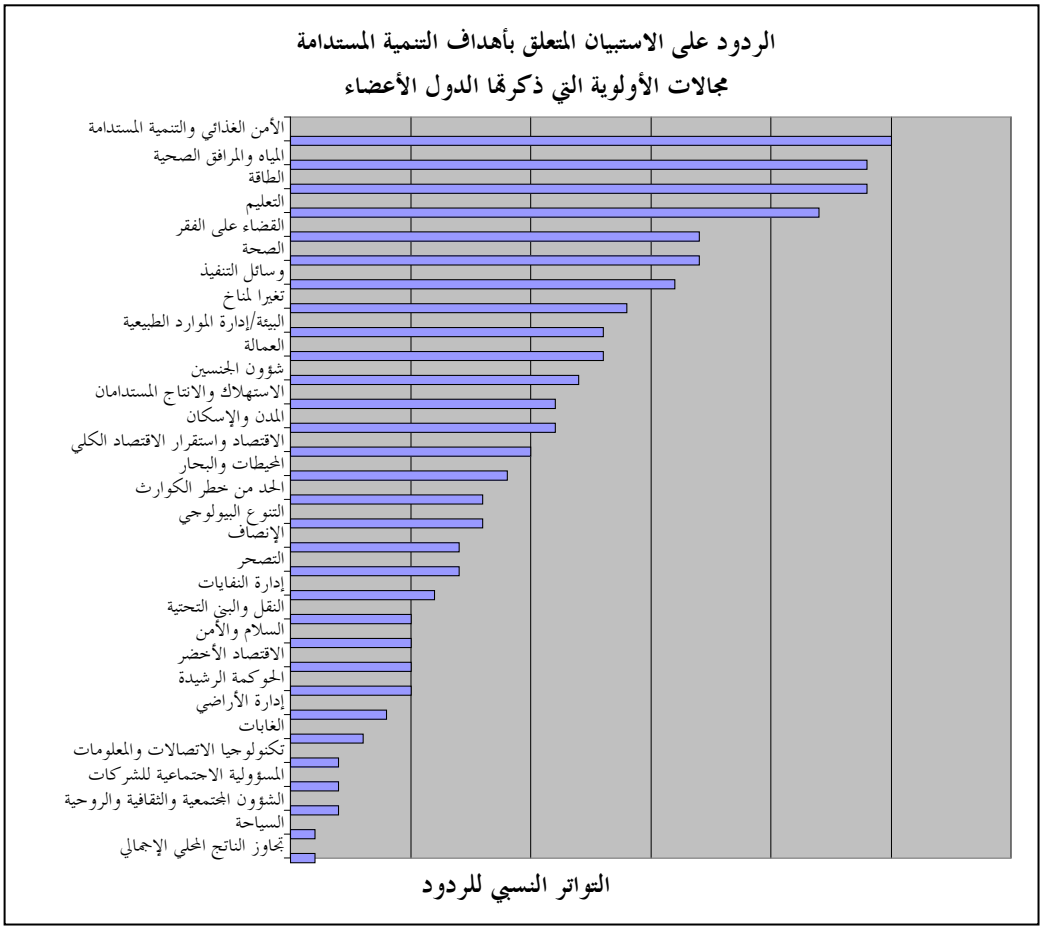

١٧ - وتجدر الإشارة إلى أن القضايا الاجتماعية الرئيسية التي تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية تحتل مرتبة متقدمة للغاية في القائمة، مما ينم عن اتجاه النية لإبقاء الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة الخطة. وفي الوقت نفسه يُستشف من تسليط الضوء على تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والمسائل الاقتصادية مثل توفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد الكلي، اهتمام بالعمل على كفالة التكامل والتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو أكثر فعالية في المستقبل.

باء - تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

١٨ - ثمة عدد من السبل التي يمكن اتباعها في السعي من خلال أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وسوف يتوقف النهج السليم بقدر ما على الكيفية التي ستتطور بها العملية وبخاصة كيفية إدماج

الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد ذكرت إحدى الدول التي ردت على الاستبيان أنه ينبغي بالتالي تعريف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأنها ''أبعاد'' بدلا من ''ركائز'' التنمية المستدامة تلافيا للانطباع الخاطئ بأن هذه العناصر منفصلة نوعا ما وتأكيدا لفكرة أن الإنجاز على أي جبهة من هذه الجبهات الثلاث يستلزم إيلاء الاعتبار للروابط القائمة فيما بينها. وفي هذا الصدد سلطت إحدى الدول الضوء في ردها على أهمية التكيف مع تغير المناخ على نحو يحقق الأمن الغذائي.

١٩ - وذكرت دول عديدة صراحة أنه ينبغي أن تنعكس الأبعاد الثلاثة جميعا في كل من أهداف التنمية المستدامة على أن يعالج كل هدف الأبعاد الثلاثة وأن يقترن كل بعد بغاية أو مؤشر قابل للمقارنة. وذكرت إحدى الدول أنه يمكن تجسيد الأبعاد الثلاثة في كل هدف من خلال غايات تقترن به وربما بجعل الاستدامة أحد المبادئ التوجيهية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأقرت دول أخرى ذلك بالاقتران مع خيارات أخرى شتى تشمل تدعيم الأهداف الإنمائية للألفية والتوسع فيها. وذكرت بعض البلدان التي ردت على الاستبيان أنه يمكن تكييف الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ مع أهداف التنمية المستدامة بالشكل المناسب وتحديثها ربما على مستوى الغايات.

٢٠ - وبالإضافة إلى تجسيد الأبعاد الثلاثة في كل من أهداف التنمية المستدامة، شدد البعض أيضا على أهمية التوازن بين مجموعة أهداف التنمية المستدامة ككل مع إيلاء العناية للمسائل الأفقية التي يمكن أن تزيد التآزر فيما بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بدلا من التركيز فقط على السياسات والأهداف القطاعية.

٢١ - وأشارت بلدان عدة إلى أنه لن تكون هناك صيغة واحدة لتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأعطى أحد البلدان مثالا على الحالة التي يكون فيها لهدف اجتماعي، من قبيل التعليم، آثار في النمو الاقتصادي الطويل الأجل في بلد ما. وأشار إلى غايات أخرى يمكن أن تدرج فيها الأبعاد الثلاثة جميعا بشكل أوضح. فمثلا ستنطوي أي غاية تتعلق بمصائد الأسماك المستدامة على آثار بيئية واجتماعية واقتصادية. واستشهدت دول عديدة بمبادرة ''الطاقة المستدامة للجميع''، التي تشمل غايات مختلفة في سياق الأبعاد الثلاثة جميعا: غاية تتعلق بالحصول على الطاقة (البعد الاجتماعي والإنمائي)''؛ غاية تتعلق بإنتاج الطاقة المستدامة (البعد البيئي)؛ غاية تتعلق بالكفاءة (البعد الاقتصادي)؛ وفي هذا الصدد يمكن أن تؤخذ أيضا في الاعتبار روابط من قبيل الروابط بين الطاقة والصحة والطاقة وأدوار الجنسين. وأشار بلد آخر إلى إمكانية النظر في اتباع نهج مماثل فيما يتصل بهدف يتعلق بالمياه أو هدف يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية والزراعة المستدامة.

٢٢ - ولاحظ أحد البلدان أن الأهداف الإنمائية للألفية كان لها أثرها في شحذ الدعم اللازم لتحقيق أبسط أهداف العالم في مجال التنمية الاجتماعية إلا أنه كان هناك أيضا اعتراف واسع النطاق بضرورة اتباع نهج أكثر تكاملا مستقبلاً. وأيد العديد من الدول التي ردت على الاستبيان الرأي القائل بأنه ينبغي إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في إطار أوسع للتنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وأشار البعض أيضا، إلى أن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة في إطار كل هدف وعلى مستوى الأهداف كافة هو الوضع الأمثل حيث أن هذين الخيارين مترابطين بشكل أساسي. وأبدى أحد البلدان تحبيذه لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة والتوسع في الأهداف الإنمائية للألفية بتضمينها جوانب مجتمعية وثقافية وروحية وجانب متصل بحقوق الإنسان. وشدد بلد آخر على أهمية الجوانب المتصلة بالحوكمة وأشار إلى أنه للوفاء بوعد القضاء على الفقر لا بد من الإقرار في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بالشروط اللازم توافرها لإقامة اقتصادات ومجتمعات مفتوحة ألا وهي: سيادة القانون وانتفاء النزاع والفساد ووجود حقوق ملكية ومؤسسات قوية.

٢٣ - واقترح أحد البلدان إدماج الأهداف الإنمائية للألفية مع أهداف معينة في مجالي حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تشمل الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي والطاقة؛ والأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛ وحماية التنوع البيولوجي ورد النظم الإيكولوجية إلى حالتها الأصلية وضمان كفاءة الموارد. وذكر بلد آخر أنه من المهم تحقيق التوازن بالشكل السليم بين الاستفاضة والتحديد تجنباً لأي حشو زائد أو مط لا لزوم له في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبالتالي تفاديا لتقويض جانب مفيد وهام من الأهداف الإنمائية للألفية ألا وهو ما تتسم به من تحديد.

٢٤ - وحبذت بلدان عدة وضع مجموعة واحدة من الأهداف في حين أوجز أحد البلدان تحديداً بعضا من عيوب وجود مجموعتين من الأهداف، ومنها خلق حالات من الازدواجية، واستنفاد موارد البلدان النامية المحدودة وإحداث نوع من الارتباك في عملية الإبلاغ.

٢٥ - ورأى أحد البلدان أن اقتراح إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أهداف التنمية المستدامة قبل استخلاص الدروس من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واستجلاء الثغرات في مؤشرات التنمية المستدامة، أمراً سابقاً لأوانه، وأشار آخر إلى أي استعراض واف للأهداف الإنمائية للألفية على النحو المنشود من استعراض عام ٢٠١٣، من شأنه أن يكشف عن ثغرات في الإنجاز.

٢٦ - وأكد أحد البلدان جدوى إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعة جديدة من الأهداف مع إمكانية إجراء بعض التغييرات ربما لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. فمثلاً يمكن إدماج الهدف ١ المتعلق بالجوع في هدف موسع شامل يتعلق بالغذاء والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وذكر أنه يمكن النظر في اتباع نهج مماثلة فيما يتعلق بالصحة (الأهداف ٤ و ٥ و ٦) ويمكن التطرق في سياق متابعة تنفيذ الهدف ٢ (التعليم) إلى الصلة الوثيقة بين التعليم ومختلف الأبعاد مع مراعاة الأهمية الخاصة للبعد الاجتماعي في ميدان التعليم. وأشار إلى ضرورة استناد الأهداف الإضافية إلى المبادرات الدولية الراهنة مثل مبادرتي ''توفير التعليم للجميع'' و ''التعليم أولا''.

٢٧ - وأيدت بلدان فكرة التوسع في الهدف ٧ في سياق تدعيم الأهداف الإنمائية للألفية إلا أن بلدانا أخرى رفضت هذا الخيار. وذكر أحدها أن الأخذ بهذا الخيار قد يكون بمثابة إضاعة فرصة تاريخية للحفز على إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والنهوض بذلك بحق. وذكر أحد البلدان أنه لتحقيق الاستدامة البيئية لا بد من التشديد بوجه خاص على أهمية الركيزة البيئية حيث أن لها تأثيراً مباشراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال بلد آخر إن توسيع نطاق الهدف ٧ المتعلق بالاستدامة البيئية لا يكفي لكفالة أن تحقق أي مجموعة من أهداف التنمية المستدامة توضع مستقبلا التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

جيم - السبل الرئيسية للاستفادة من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري

٢٨ - أتاح سؤال عن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة على الصعيد القطري من أهداف التنمية المستدامة للبلدان المجيبة فرصة لتأمل تجاربها في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوقت نفسه التفكر في الكيفية التي مكن بها تطبيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ويرد في الجدول التالي عدد المرات التي ذكرت فيها البلدان التي ردت على الاستبيان سبلا محددة.

الجدول

السبل الرئيسية للاستفادة من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري

١ - تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة	(٢٢ ردا)
٢ - توفير التوجيه في مجال التعاون الإنمائي	(١٩ ردا)
٣ - تحديد سياسات وطنية	(١٧ ردا)
٤ - معالجة الضغوط الرئيسية التي تؤدي إلى انعدام إمكانية الاستدامة	(١٤ ردا)
٥ - التأثير في مخصصات الميزانيات الوطنية	(١١ ردا)
٦ - استعراض أثر السياسات الوطنية	(١٠ ردا)
٧ - سبل أخرى	(٣ ردود)

٢٩ - وذكرت بلدان عديدة أنه يمكن الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة في تحقيق التوازن بشكل أفضل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأفادت بلدان عدة بأنه متى توافر التزام سياسي قوي على الصعيد العالمي، الأمر الذي يمكن قياسه بمدى تواتر الاجتماعات التي تعقد على أرفع المستويات السياسية وذلك ضمن مؤشرات أخرى، يمكن أن يكون لأهداف التنمية المستدامة تأثير بالغ الأهمية في عملية تحديد السياسات الوطنية، والأهم من كل ذلك، في مخصصات الميزانيات الوطنية وهي عنصر لا غنى عنه لنجاح تنفيذ الأهداف.

٣٠ - وذكر أحد البلدان أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تسهم في خلق قوة دافعة إضافية وفي زيادة الوعي بأولويات التنمية المستدامة بما يشحذ بقدر أكبر هم الرأي العام للعمل. وذكر بلد آخر أنها من المفروض أن تلعب دورا هاماً في التشجيع على دعم جهود الحكومات بالقيام، مثلا، بتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أنه يمكن الاستفادة منها في بعض البلدان في قياس الآثار بالاستعانة بأهداف ومؤشرات تكفل أن تعود سياسة ما على الفئات المستهدفة بها بالفائدة المنشودة منها وأن تصبح التنمية أكثر استدامة.

دال - تحديد غايات وطنية للأهداف العالمية المنطبقة على الجميع

٣١ - ذكر بعض البلدان أن أهداف التنمية المستدامة المنطبقة على الجميع ينبغي أن تتضمن قيماً مقبولة عالمياً، قوامها نهج يركز على الإنسان لكفالة إمكانية تطبيقها على جميع البلدان.

٣٢ - واتفق جميع البلدان المجيبة تقريباً، على أن الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مشتركة ولكن متباينة، بحسب خصائص البلد ومستوى التنمية فيه، مستشهدة في ذلك بمبادئ ريو.

٣٣ - وبالنظر إلى الكيفية التي يمكن بها أن يكون لأهداف التنمية المستدامة من الناحية العملية وجاهتها بالنسبة لكل بلد، اتفق معظم البلدان المجيبة على أن الظروف الوطنية الخاصة بكل بلد، وقدراته، وأولوياته، ومستوى التنمية فيه يجب أن تؤخذ في الاعتبار بعناية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت تلك البلدان أنه يلزم وضع الغايات في إطارها لكفالة تبيان الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الواجب. وذكر أحد البلدان المجيبة أن بالإمكان أيضاً استكشاف إمكانية تحديد أهداف التنمية المستدامة التي تنطبق على مجموعة من البلدان ذات السمات والظروف المتماثلة (مثلاً حسب الدخل القومي الإجمالي).

٣٤ - وأُشير إلى أن تمييز الأهداف المنطبقة على الجميع يمكن تحقيقه على مستوى الغاية أو المؤشر. وكيما تكون لتلك الأهداف من الناحية العملية وجاهتها بالنسبة لأصحاب المصلحة كافة يجوز لكل بلد أن يحدّد الأهداف الفرعية والقيم المستهدفة الخاصة به وأن يعدل أهداف التنمية المستدامة وفق مستوى تنميته وخصائصه الداخلية، ما لم يخلّ ذلك بالقيم العالمية.

٣٥ - وتشمل الأمثلة التي قدمتها بلدان مختلفة ما يلي:

- قد تعطي البلدان التي تكون مساحة اليابسة لديها محدودة أولوية لكفاءة الطاقة أعلى من الأولوية التي توليها لتوليد الطاقة المتجددة. أما فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو المشاركة في مبادرة ''الطاقة المستدامة للجميع''، فإن غاية إتاحة الطاقة أقل أهمية من الغايات المتعلقة بكفاءة الطاقة وإنتاج الطاقة المستدامة. وفيما يخص البلدان النامية، يظل الحصول على الطاقة هاماً، ويمكن أن تدعمه البلدان المتقدمة النمو في سياق التعاون الإنمائي.
- من شأن الهدف المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة أن تكون له أبعاد ذات أهمية على الصعيدين المحلي والدولي، مثل الحد من النفايات الغذائية والفاقد بعد الحصاد. وسوف يكون لبعض الغايات وجاهتها بالنسبة لجميع البلدان، مثل الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وقد يكون للبعض الآخر وجاهته بالنسبة للعديد من البلدان، ولكن بوسائل مختلفة. فمثلا سيتطلب الحد من فاقد الأغذية وفضلات الطعام في بعض البلدان تحسين مرافق التخزين والنقل، بينما سيلزم في بلدان أخرى وضع مجموعة مختلفة من السياسات.
- فيما يتعلق بالمدن، يمكن أن يمثل توفير الخدمات والهياكل الأساسية حلاً للبلدان النامية، في حين قد يشكل التصدي للزحف الحضري العشوائي أولوية لدى البلدان المتقدمة النمو.
- يمكن أن تعني مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تخفيض معدل الانتشار بنسبة ١٠ في المائة في بلد من أقل البلدان نمواً حيث يكون المعدل من أعلى المعدلات، في حين يمكن أن يبلغ هذا الهدف ٥٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو التي يكون معدل الانتشار فيها أقل بكثير.

٣٦ - واقترح بعض البلدان أن تجري، متى تم وضع الغايات العالمية، تقييماً وتضع لنفسها غايات ومؤشرات أكثر تحديدا تعكس نطاق الاختلافات الهائلة بين البلدان وحتى داخلها. وفي هذا السياق، ذكر بلد آخر أنه بالإضافة إلى الإبلاغ عن الإحصاءات الوطنية الإجمالية،

ينبغي لكل بلد، أن يرصد ويبلغ عن تنفيذ الأهداف على مستوى المناطق دون الوطنية، بما أنه توجد في معظم البلدان فروق كبيرة بين المناطق في مستويات التنمية والقدرات العامة.

٣٧ - وذكر أحد البلدان أنه يمكن أن تحدد على الصعيد الدولي مجموعة من المؤشرات، ويمكن لكل بلد أن يقرر أي من تلك المؤشرات، إن وجدت، سيكون مفيداً لسياسته الداخلية وعمليات اتخاذ القرارات لديه. ويمكن لكل بلد، علاوة على ذلك، تعديل هذه المؤشرات حسبما يراه مناسباً، وهو خيار هام من شأنه أن يتيح وضع خطوط أساس مختلفة للتنمية. وأشار بلد مجيب آخر إلى أن أهداف التنمية المستدامة المنطبقة على الجميع يجب أن تقترن بمؤشرات وأدوات يتسع نطاقها بما يكفي لاستيعاب حالات عملية في كل بلد من البلدان، مع إحراز نتائج مماثلة في الوقت نفسه. وألمح بلد آخر إلى أن تصميم أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يشمل فرصاً للتعاون فيما بين البلدان.

٣٨ - واقترحت دول أعضاء مختلفة تحديدا أن أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من غايات يمكن أن:

- تصبح لها وجاهتها بصياغة وتطبيق استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو ما يعادلها، والتطبيق عن طريق مخططات إدارة مشتركة بين الوزارات وآليات أخرى للتعاون
- يتم تحويلها إلى إجراءات ومؤشرات وطنية تخضع للاستعراض والقياس؛ وسيلزم أن تتلاءم هذه الأنشطة ووسائل رصدها وتقييمها (القياسات والمؤشرات) مع الخطط الوطنية وأن تدعمها
- تُصاغ بحيث تُدرج القضايا الشاملة في بنيتها الأساسية، مع وضع غايات محددة بشأن الإنصاف؛ ويمكن أن تقرر الحكومات وضع مجموعة من المؤشرات لتوجيه العمليات الوطنية تركز على معالجة أوجه اللامساواة أو الخلافات الداخلية، أو تعكس اعتبارات عرقية ذات صلة بجماعات محددة من الشعوب الأصلية
- تُصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بمجموعات معينة من البلدان، ولا سيما البلدان الهشة أو دول ما بعد انتهاء النزاع، على أن تقوم أفرقة الخبراء والمنظمات الدولية بوضع الغايات؛ وتُعالج أيضاً أوجه الضعف الخاصة المرتبطة بمجموعات البلدان داخل منظومة الأمم المتحدة (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية)
- تركز، في حالة أقل البلدان نمواً، على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل كفالة الأمن الغذائي، والطاقة، والإسكان، والصحة، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والتعليم

الابتدائي للجميع، مع الحفاظ على بيئة مستدامة وكفالة العدل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

٣٩ - وأبرز عدد من البلدان المجيبة كيفية عرض الأهداف الإنمائية للألفية للطموحات العالمية التي يتعين أن يحققها المجتمع الدولي بشكل جماعي، وأكدت تلك البلدان مجدداً ضرورة دعم الأهداف الإنمائية للألفية علمياً وتحليل الخبرة المكتسبة من هذه الأهداف في عملية وضع أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد البلدان إلى أنه لا يلزم أن تكون الغايات خاصة ببلد ما بالضرورة، مما يوحي بأنه قد يكون من الممكن وضع مجموعة من الغايات على مستويات مختلفة بالنسبة لهدف معين من أهداف التنمية المستدامة، ودعا البلدان إلى الاختيار من هذه ''القائمة'' وفقاً لذلك. وأبرز بلد آخر أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون ذات أهمية إلا إذا أدمجت في الأهداف الإنمائية للألفية التي لن يحققها الجميع بحلول عام ٢٠١٥، وإلا إذا أُتيحت المساعدة الإنمائية. ولاحظ عدد قليل من البلدان أنه، لئن تعين أن تكون المجالات والأهداف ذات الأولوية التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة ذات طابع شامل وعالمي، فإن الأهداف والغايات العالمية المنطبقة على جميع البلدان لن يمكن الاتفاق عليها.

٤٠ - واقترح أحد البلدان أنه ينبغي تمييز الغايات أو المؤشرات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية، مع تحميل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية أكبر للوفاء بها، في حين قد تضطلع البلدان النامية بمسؤولية أكبر في تحقيق الغايات الاجتماعية، مثل القضاء على الفقر والأمن الغذائي. وذهب بعض البلدان أيضاً إلى أن السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في البلدان الأقل نمواً ينبغي ألاّ تشمل المعايير والمؤشرات التي تمليها البلدان المتقدمة النمو بل أن تكون مستمدة من المستوى المحلي.

٤١ - وشددت عدة ردود على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزاماتها، مشيرة إلى أن البلدان التي حققت أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تساعد بلداناً أخرى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأبرزت ضرورة توفير تمويل إضافي ومناسب ويمكن التنبؤ به؛ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ وإقامة شراكات متعددة الأطراف. ولاحظ أحد البلدان أنه في حين أن الجزء الأكبر من التمويل يجب أن تكون البلدان التي تنفذ سياسات التنمية المستدامة مصدراً له، فإن الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية تشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية لا تفي بالإنفاق على الصعيد العالمي. وتقدم بلد آخر باقتراح مفاده أن من شأن الحد من البيروقراطية وتبسيط الإجراءات من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمعرفة لإعانة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، أن يساعدا على تحقيق الأهداف والغايات الخاصة بكل منها.

٤٢ - واقترحت عدة ردود أن تسترشد أهداف التنمية المستدامة بمبادئ المساءلة المتبادلة واحترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والمسؤولية المشتركة. ولاحظ أحد البلدان أن جميع البلدان يمكن أن تستفيد من الالتزام المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات من أجل تيسير فهم أفضل للظروف والأولويات الوطنية، وبالتالي المساعدة على تحديد الاحتياجات من الدعم المالي والتقني والدعم في مجال بناء القدرات وفرص التعاون بشأن تلك الأمور، وقد يكون من المفيد في هذا الصدد إنشاء شراكة متعددة الأطراف حول كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لكفالة التعاون الطوعي وتبادل المعلومات.

٤٣ - ودعا عدد من البلدان المجيبة إلى إعادة تحديد فئات مستويات التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وإعادة النظر في معايير كيفية تصنيف البلدان في فئات، واقترحت تلك البلدان نظاما جديدا للقياس أفضل من الناتج المحلي الإجمالي على نحو ما تم مناقشته في مؤتمر ريو دي جانيرو. وأشار أحد البلدان إلى أن الجداول الزمنية يمكن أن تكون مرنة. وأشار بلد آخر إلى أن إحصاءات البنك الدولي ومؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية ستكون مفيدة لقياس التقدم المحرز.

هاء - إدماج الأهداف والغايات الحالية

٤٤ - تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن الدول ينبغي أن تستند إلى جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومبادئ ريو، وخطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')، وأن تسترشد بها. وأيدت ردود كثيرة إدراج جميع الالتزامات القائمة في هذه الاتفاقات، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع تحديثها حسب الاقتضاء لكي تعكس التقدم المحرز. وأشار العديد من البلدان إلى أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون متسقة مع الأهداف والغايات الأخرى المتفق عليها دولياً، ولكن ينبغي ألاّ تُستغلّ هذه العملية لإعادة التفاوض بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها. وذكر عدد قليل من البلدان أن بالإمكان اعتماد النقاط المرجعية الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإدارة النفايات، وإدارة الموارد الطبيعية، والنقاط المرجعية الواردة في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - ورأى أحد البلدان إنه ينبغي أن تعالج أهداف التنمية المستدامة الثغرات في الأهداف والغايات الحالية التي أعاقت تنفيذ التنمية المستدامة وإدماج مبادئها حتى الآن، وفي هذا

الصدد، جرى توثيق تصنيفات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتقدم المحرز في تنفيذها بوصفها أدوات مفيدة (على سبيل المثال التقرير الخامس بشأن توقعات البيئة العالمية). وذكر بلد آخر أن مسألة إدماج الأهداف الحالية في أهداف التنمية المستدامة تستبق المناقشات الدائرة في الفريق العامل المفتوح والفريق الرفيع المستوى.

٤٦ - وذكر العديد من البلدان أنه ينبغي مواصلة السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي لم يتم بلوغها، وربما يكون من المفيد النظر في إعادة صياغة إطار الأهداف التي لم تتحقق. وأبرز أحد البلدان المجيبة أن أهداف التنمية المستدامة ليست نُسخاً جديدة من الأهداف الإنمائية للألفية، وأشارت بلدان أخرى إلى وجوب نقل الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وأبرز بلد مجيب آخر أهمية المناسبة الخاصة التي ستقام في أثناء دورة الجمعية العامة الثامنة والستين لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، مشيراً إلى الفرصة السانحة للتفكير في دور الأهداف الإنمائية للألفية في أهداف التنمية المستدامة. وأشارت بلدان عدة إلى أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون أكثر شمولاً، بحيث تضم جوانب التنمية المستدامة التي لا تغطيها الأهداف الحالية، وإن كان أحد البلدان قد نبه إلى أنه لا ينبغي أن تدرج فيها المسائل الحسّاسة من الناحية السياسية موضوع المناقشات الجارية.

٤٧ - وأشار أحد البلدان إلى أن تغييرات كثيرة حدثت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. فطائفة الأزمات التي تتراوح بين الأزمات المالية وتزايد الكوارث الطبيعية، والفرص الناجمة عن ازدياد إمكانيات الحصول على التكنولوجيا والمعلومات، تنبئ بضرورة وضع مجموعة من الأهداف والغايات التي تعتمد على جهود سابقة ولكنها ذات صلة بعالم اليوم. وينبغي أن يسترشد في صياغة خطة التنمية الجديدة بالتوجيهات الحصيفة للوكالات والجامعات والمجامع الفكرية وغيرها من الكيانات التي لها دراية بهذا العمل.

٤٨ - وفي تحديد الأهداف والغايات الحالية، تكرر في العديد من الردود التأكيد على المجالات ذات الأولوية التي حددت في الرد على السؤال الأول، بما فيها المجالات المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع، والجوع، وكفالة الاستدامة البيئية، والعيش في وئام مع الطبيعة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، والمياه، والطاقة، والمرافق الصحية، والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والجبال والغابات، والأراضي الجافة، والمواد الكيميائية، وتغير المناخ، والمدن المستدامة، والنقل، والسياحة، والنفايات، والصناعة، والصحة، والتعليم.

٤٩ - وأبرز بعض البلدان مبادرات أو اتفاقات أخرى يمكن أن يُنظر فيها، تشمل:

(أ) مبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام؛

(ب) التحدي المتمثل في القضاء تماما على الجوع؛

(ج) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(د) إعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(هـ) الاتفاق الجديد للعمل في الدول الهشة المشمولة بإعلان بوسان؛

(و) مبادرة ''توفير التعليم للجميع''؛

(ز) إعلان الألفية؛

(ح) برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ط) برنامج عمل ألماتي لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛

(ي) استراتيجية موريشيوس؛

(ك) مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛

(ل) توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية؛

(م) جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية.

واو - ضمان الاتساق مع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠ - أفاد العديد من البلدان بأنه ينبغي ربط وضع أهداف التنمية المستدامة بتطوير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لضمان أن تمد كل من العمليتين الأخرى بالمعلومات. وتُعد التغذية المرتدة المنتظمة وفي الوقت المناسب بين أهداف التنمية المستدامة وعملية ما بعد عام ٢٠١٥ ضرورية أثناء تطور كل من العمليتين. واتفق كثير من البلدان على وجوب أن ينسق كل من الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، وعملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة مع الآخر ما يبذله من جهود. واقترح بعض البلدان أن يجري عرض التقدم المحرز في وضع أهداف التنمية المستدامة ومناقشته في أثناء المناسبة الخاصة التي ستقام خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والستين لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية والدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأكدت إحدى الدول أنه ينبغي تعريف أهداف التنمية المستدامة، والتحقق من صحتها واعتمادها بطريقة تشاركية من قِبَل جميع البلدان قبل عام ٢٠١٥. وأشارت دولة

أخرى إلى أن الخطوات اللازمة لضمان الاتساق والتكامل جارية بالفعل، كما يتضح من خلال أعمال فريق عمل الأمم المتحدة لتقديم الدعم المطلوب في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٥١ - وشدد العديد من البلدان على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء على أن يكون هناك خطة واحدة للتنمية تضم مجموعة واحدة من الأهداف؛ ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا جرت هيكلة عملية ما بعد عام ٢٠١٥ وفقا لذلك، وإذا أُدمجت مبادئ التنمية المستدامة ضمنها على نحو تام. وأشار بلد واحد إلى أن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يستفاد منه في عملية أهداف التنمية المستدامة، وإلى ضرورة تحقيق التكامل بين العمليتين. وأشار بلد آخر إلى أن الدور القيادي الذي يضطلع به الأمين العام ودور الأمانة العامة أمران حاسما الأهمية في هذا الصدد.

٥٢ - وأشار بعض البلدان إلى أن الهيئات الإقليمية، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية، يجب أن تضطلع بدور قيادي في ضمان إدراج النواتج المحرزة على الصعيد الإقليمي في العمليات العالمية، والعكس صحيح. وتعد العمليات والمناقشات الإقليمية هامة للغاية، بالنظر إلى أن هذا المستوى أقرب إلى خصوصيات البلدان أو مجموعات البلدان من المناقشات العالمية.

٥٣ - وينبغي إجراء عمليات تشاورية على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بحيث تكون واسعة النطاق وشاملة لجميع أصحاب المصلحة، لضمان امتلاك زمام الأهداف التي ستوضع في نهاية المطاف وتنفيذها بفعالية في الوقت المقرر. ولشبكة حلول التنمية المستدامة أيضا دور تؤديه في ضمان تكامل العمليات واتساقها.

٥٤ - وأبرزت ردود أخرى خطوات محددة، منها ما يلي:

(أ) ضمان تمثيل ملائم وفعال للعواصم في المناقشات الدولية؛

(ب) كفالة التنسيق والاتساق والتآزر فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) إصلاح الإطار الدولي للتنمية المستدامة، وبخاصة هيئات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا التنمية المستدامة، إلى جانب الهيئات ذات الصلة بالتنفيذ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحديث أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي وفقا لأهداف التنمية المستدامة؛

(د) إنشاء هيكل مؤسسي لتنفيذ ورصد الأهداف التي سيجري إدماجها في الإطار المؤسسي الشامل للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، بدلا من إنشاء بنية موازية؛

(هـ) تحديد أهداف منتصف الفترة لكل من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية، ووضع عملية فعالة للرصد لضمان الوفاء بالأهداف.

زاي - تقييم التقدم المحرز

٥٥ - أشارت بضعة بلدان إلى ضرورة أن تتيح التقييمات على الصعيد العالمي مقاييس مجمعة للتقدم، وتقييمات أكثر تفصيلا حسب المناطق، ومجموعات البلدان وغير ذلك. ومن شأن هذا أن يؤثر على الطريقة التي يتم بها جمع البيانات وتحليلها، بينما يفيد في إثراء الصورة التي توفرها عمليات التقييم. وشددت بلدان أخرى على أن عمليات التقييم على المستوى القطري ينبغي أن تعالج التحديات في تخطيط الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تستخدم المؤشرات القائمة، وأن تضع جداول زمنية محددة. واقترح العديد من البلدان ضرورة إقامة نظام للرصد والمساءلة ومجموعة جيدة الأداء من المؤشرات، دون فرض عبء تقديم تقارير لا مبرر لها، وأبدت تلك البلدان تفضيلها للشروع في ذلك خلال عملية وضع أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - وتشمل الاقتراحات الأخرى من مختلف المجيبين ما يلي:

- يجب أن تكون العملية من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة، على حد سواء
- ينبغي مراعاة خطوط الأساس والجداول الزمنية المختلفة، بدلا من الأرقام المطلقة
- ستكون هناك حاجة إلى بيانات مفصلة للتوصل إلى نواحي عدم المساواة في التقدم فيما بين المجموعات و/أو المناطق المختلفة. وسيتطلب ذلك بناء القدرات الإحصائية في البلدان لتمكينها من توفير هذه البيانات.

٥٧ - ولاحظت بضعة بلدان أن التقييم الفعلي سيعتمد على كيفية هيكلة أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف، وكيف سيتم ترجمة ''التمايز'' إلى واقع ملموس. ولاحظت بلدان أخرى أن الأهداف والمؤشرات يتعين إرساؤها بحيث تراعي الخصائص المختلفة ومدى توافر الموارد ومستوى التنمية في كل بلد. واقترحت دولة واحدة أن تشمل أهداف التنمية المستدامة مؤشرات تستند إلى إطار مفاهيمي من المؤشرات، اعتمادا على الخبرات المكتسبة في رصد التنمية المستدامة بما في ذلك العمل الذي قامت به فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن قياس التنمية المستدامة.

٥٨ - واقترح أحد البلدان إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز، استنادا إلى تجميع عناصر من مجموعات متنوعة من التقارير والبيانات، تستمد من المصادر الوطنية والمؤسسات الدولية. واقترح بلد آخر إنشاء نظام على شبكة الإنترنت تُحمِّل عليه البلدان بيانات المستوى الوطني، ويمكن أن يحوّل البيانات إلى اتجاهات إنمائية سهلة الفهم يمكن أن تصبح أساسا لتقارير سنوية.

٥٩ - وشدد بلد واحد على أن ولاية متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة قد أوكلت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأنه ينبغي تكليف المنتدى بضمان رصد التقدم المحرز في ما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وتقييمه بتواتر منتظم. وشملت المقترحات المقدمة من بلدان أخرى إعداد تقارير مرحلية منتظمة ودورية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتقديمها إلى المنتدى؛ وإصدار تقرير من الأمين العام إلى الجمعية العامة سنويا لتقييم التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ونشر تقرير عن تنمية الاستدامة العالمية، وفقا لما قررته الوثيقة الختامية للمؤتمر، أن يجري ذلك كل ثلاث سنوات على الأقل. وذكر بلد واحد أنه ينبغي إجراء تقييمات مستقلة على أساس التقارير المرحلية الدورية التي تقدمها البلدان، بوصفها أداة للتحقق وتبادل الممارسات الجيدة. وأكد بلد آخر أنه ينبغي لكل من الجمعية العامة والمنتدى النظر في الأساليب القائمة مثل تقديم التقارير الوطنية وإجراء التقييمات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٦٠ - واقترح أحد المجيبين تنظيم اجتماعات إقليمية للممثلين الوطنيين المسؤولين عن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في إطار عملية إعداد التقارير العالمية؛ واقترح بلد آخر إنشاء هيئة أو لجنة مستقلة منبثقة من الأمم المتحدة لرصد وتقييم التقدم العالمي. وذكر أحد البلدان أيضا أن رصد التقدم المحرز ينبغي أن يسمح بالتفاعل والحوار فيما بين البلدان، وربما يجري ذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الأحداث والحوارات الرفيعة المستوى، مما يجذب الاهتمام بنطاق أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - واقترح أحد المجيبين أن تنشئ البلدان هيئات مؤسسية تضطلع بالمسؤولية عن الرصد والإبلاغ، أو أن تكلف هيئات قائمة بذلك. وفي هذا الصدد، لاحظت عدة بلدان أهمية بناء قدرات البلدان من أجل قياس التقدم المحرز، وقال عدد من البلدان إنه ينبغي استكشاف أوجه التآزر مع البرامج أو المبادرات الأخرى، مثل المبادرة المسماة ”ما وراء الناتج المحلي الإجمالي“.

٦٢ - وذكر أحد البلدان أن بناء الشراكات والشبكات بين القطاعين العام والخاص على نحو تشاركي بين أصحاب المصلحة المتعددين سيكون مسألة مهمة لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددا على أن كل بلد ينبغي له تطوير مشاركة وملكية جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأكدت بلدان أخرى أنه ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات في رصد هذه الأهداف وتقديم التقارير عنها، لأنها يمكن أن توفر الرقابة من أجل تحقيق المساءلة والشفافية الكاملتين.

حاء - إشراك جميع أصحاب المصلحة

٦٣ - تحدد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في الفقرة ٢٤٨، ملامح عملية شاملة وتشاركية لصياغة أهداف التنمية المستدامة من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية أمام جميع أصحاب المصلحة. وهناك اتفاق قوي بين المجيبين على أنه ينبغي للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية المشاركة على نحو كامل في عملية وضع أهداف التنمية المستدامة، والمشاركة في جميع مستويات المشاورات في المناقشات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، دعا بعض البلدان إلى مشاركة المجموعات الرئيسية بهمة على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١، في جميع مراحل عملية وضع أهداف التنمية المستدامة وفي الفريق العامل المفتوح نفسه، واقترحت تلك البلدان إنشاء منتدى أو آلية مخصصة للمجموعات الكبرى لتبادل الأفكار والتعاون مع الدول الأعضاء وضمان المساءلة. واقترحت إحدى البلدان أن تشارك المجموعات الكبرى أيضا بصفة مراقب في الفريق العامل المفتوح؛ وذكر بلد آخر أن الفريق العامل المفتوح سوف يتوجب عليه موافاة المجموعات الكبرى بانتظام بتقارير عن آخر المستجدات فيما يتصل بالتقدم في هذا الصدد. وأكد أحد البلدان أنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الأموال اللازمة لضمان مشاركة ممثلين من أقل البلدان نموا.

٦٤ - وشجع بعض البلدان التقدم المحرز في مختلف الطرائق التي تتبعها الأمم المتحدة فعلا أو تزمع اتباعها، والتي من شأنها أن تكفل مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك إنشاء أفرقة خبراء مكلفة بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر، تشمل مشاركة واسعة من الخبراء الوطنيين، بما في ذلك ممثلين عن جميع قطاعات المجتمع المدني؛ وآليات للمشاركة المجتمعية الواسعة باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة. وذُكِر في هذا الصدد أنه ينبغي إبلاغ الفريق العامل المفتوح بالأدلة القائمة على أساس البحوث وتحليلات الخبراء، بأقصى قدر ممكن.

٦٥ - ودعت عدة بلدان إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء غير الممثلة في الفريق العامل المفتوح، ودراسة المقترحات التي تقدمها. وقال أحد البلدان إنه ينبغي للفريق العامل المفتوح، عند صياغته لمقترح أهداف التنمية المستدامة أن يناقش المدخلات التي تعدها أمانة مختصة بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أكبر قدر من الكفاءة، وأشار إلى الهيكل الذي وضعته اللجنة المعدلة المعنية بالأمن الغذائي العالمي بوصفه نموذجا مفيدا يجب الاقتداء به.

٦٦ - وينبغي أيضا أن يُدعى المجتمع المدني إلى تحديد السبل التي يمكنه بها الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أحد البلدان أنه ينبغي تعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة في تشكيل السياسة العامة من خلال توفير بيئة مواتية على الصعيد القطري، تشمل الظروف القانونية والمالية والمؤسسية والإعلامية والسياسية والثقافية المترابطة.

٦٧ - وأشار عدد من البلدان إلى أن عمليات التشاور على الصعيدين الإقليمي والوطني ينبغي أن تتسم بالشفافية والتغطية الواسعة والإنصاف، بحيث تعكس توصيات جميع الجهات الفاعلة وتنقلها من القاعدة إلى القمة. وينبغي تنظيم حلقات عمل واجتماعات وجلسات إحاطة متخصصة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني والعالمي، مكرسة لجمع الآراء من قطاعات محددة. وذكر البعض أن الدول الأعضاء يجب عليها إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني بدعم من جهات التنسيق الوطنية للتنمية المستدامة لضمان إجراء عملية تشاورية واسعة النطاق لتقديم مقترحات وطنية وصياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

٦٨ - وسوف تتطلب مشاركة القطاع الخاص - وهو قطاع معقد ومتنوع - تفانيا وتركيزا؛ إذ أن مشاركته بالغة الأهمية، ولكن طرق مشاركته ليست واضحة حتى الآن. وفي هذا الصدد، اقتُرح إشراك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ولوحظ أيضا أن استدامة أنشطة الشركات هي أحد أهم السبل التي يمكن بها لدوائر الأعمال أن تقدم مساهمة. وينبغي الاستمرار في تمكين المرأة للاضطلاع بقدر أكبر من المشاركة في جدول أعمال التنمية وعملية وضع أهداف التنمية المستدامة. وجرى أيضا تسليط الضوء على الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام القيام به في بناء تصور الجمهور العام عن أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الحاجة إلى القيام بأنشطة إعلامية منتظمة.

طاء - مبادئ عملية وضع أهداف التنمية المستدامة

٦٩ - أيدت غالبية المجيبين المبادئ التي أوصى بها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة في تقريره والتي يتعين الارتكاز عليها لدى وضع أهداف التنمية المستدامة. وأشير أيضاً إلى مبادئ مؤتمر ريو بوصفها أهم المبادئ التوجيهية، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة

والمتباينة في الوقت ذاته، وإلى المبادئ الواردة في إعلان الألفية، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأشير كذلك إلى مبادئ العالمية والشفافية والشمول واحتواء الجميع، وفق التكليف الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر، وإلى الحق في التنمية. وشدد أحد البلدان على ضرورة اتخاذ المبادئ والخصائص المتفق عليها في الوثيقة الختامية أساساً للعمل، الذي يمكن استكماله بالمبادئ التي أوصى بها فريق العمل في تقريره، في حال تأييدها على نطاق واسع.

٧٠ - واستفاضت بعض البلدان في ردودها المتعلقة بالمبادئ الموصى بها في تقرير فريق العمل، على النحو التالي:

(أ) شملت بعض الأهداف أو الغايات المحددة الواردة في إطار مبدأ ضمان الاستدامة ما يلي: استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة على نحو مستدام، وحساب القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وإعادة تقييم مفهوم ''الرفاهية''، وزيادة القدرة على التكيف، وحفز النمو والتنمية القائمين على المعرفة، وتعزيز الاستخدام المستدام للطاقة، وتشجيع ابتكار تكنولوجيات جديدة ومراعية للبيئة، وتقليص عبء التكيف مع تغير المناخ، وحماية البيئة، وحفظ الغابات وتحسينها؛

(ب) شملت بعض الأهداف أو الغايات المحددة الواردة في إطار مبدأ الحد من أوجه اللامساواة ما يلي: التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق النمو والتنمية القائمين على الإنصاف والأصول الأخلاقية، وتعزيز المساواة فيما بين البلدان، وتحقيق التماسك والتضامن الاجتماعي، وتوطيد الأمن البشري، والحد من البطالة، وتمكين الفئات المحرومة، وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء مجتمعات أكثر شمولاً لجميع الفئات، وتعزيز فرص التجارة لا المعونة، ومعالجة التقلبات في أسعار السلع الأساسية والأسواق، ومنع أزمات الديون الخارجية، وكفالة الإنصاف؛

(ج) وشملت الأهداف أو الغايات المحددة الواردة في إطار مبدأ تعزيز حقوق الإنسان ما يلي: تحقيق النمو الشامل للجميع المتمحور حول الإنسان، وحماية الأرواح والسلام والأمن، وحماية الكرامة، واحترام التنوع الثقافي، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والشفافية، والديمقراطية، وتعزيز الحريات الأساسية، والحرية، والعدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال الحق في التنمية، والحق في الغذاء.

ياء – إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية

٧١ – ورداً على سؤال عن الكيفية التي ينبغي بها إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية في إطار أهداف التنمية المستدامة أو حولها، أشار أحد البلدان إلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيكون أكثر تعقيداً من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فأهداف التنمية المستدامة ستشمل إجراء تغييرات هيكلية ومنهجية، وصياغة الروابط فيما بينها، وتنطوي على اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بالمفاضلة بينها. وتتعلق أهداف التنمية المستدامة فعلياً بإقامة شراكة عالمية تضم الجهات الفاعلة التي عملت حتى الآن إلى حد كبير بمعزل عن بعضها في مجالات التنمية المستدامة الخاصة بكل منها: المجال الاقتصادي (مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، والاجتماعي (مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية)، والبيئي (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية)؛ ومن ثم، سيتعين أيضاً محاذاة هذه الشراكة الجديدة بشكل وثيق مع الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق العالمي. وأشار بلد آخر إلى الأهمية الحاسمة في هذا الصدد لوضع إطار مؤسسي متوائم، يتوخى الشفافية في التواصل والتآزر في الإجراءات فيما بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها.

٧٢ – ولاحظت بعض البلدان أنه ينبغي ربط إطار التعاون الجديد، أي الشراكة العالمية من أجل التنمية، ربطاً فعالاً بالترتيبات المؤسسية الناشئة وبنتائج العمليات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك استراتيجية التمويل الجديدة للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعزز، وجهود الاستعراض والرصد التي يضطلع بها المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأشارت قلة من البلدان إلى أن الشراكة العالمية من أجل التنمية يمكنها الاستفادة من الموارد والترتيبات القائمة، مثل شبكة حلول التنمية المستدامة و ”خلاصة الالتزامات“ الصادرة عن المؤتمر. وأكدت قلة من البلدان أيضاً ضرورة استناد الشراكة إلى مبادئ بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك الاتفاق الجديد للعمل في الدول الهشة. واقترح أحد البلدان أن تُبنى الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية على أساس الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال إنشاء شبكة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وشدد بلد آخر على ضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستحداث صكوك اقتصادية مبتكرة لصالح تحقيق الاقتصاد الأخضر. ويمكن الاستعانة بالاتفاق العالمي ومبادئه العشرة كنموذج للشراكات التي يمكن إبرامها لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - واقترح أحد البلدان أن تتولى الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية مسؤولية توجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعمها، ووضع آليات للمساءلة وتوخي الشفافية على الصعيدين العالمي والوطني. وذكر أن أي شراكة جديدة ستحتاج إلى وضع آليات، مثل آليات التمويل وعملية توجيه التمويل لأغراض التنمية، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستويات متعددة. مما ينطوي على العمل وفقا لنماذج ونهج إنمائية تتبعها بلدان بعينها أو دعم تلك النماذج والنهج. وأشار إلى إنه لا يصح أن يُتَّبَع ''نهج واحد يلائم الجميع'' لدى وضع وتنفيذ الخطوط العريضة لأهداف التنمية المستدامة. وأفادت بلدان كثيرة بأنه يمكن النظر في إنشاء مجموعات بناءً على الخصائص وأوجه الضعف المشتركة، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان المتوسطة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من نزاعات.

٧٤ - ودفعت عدة بلدان بأن الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية ينبغي أن تُبنى على الالتزامات السابقة المتعهد بها بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية ومؤتمرات القمة والمؤتمرات، وأن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. واقترحت بلدان مختلفة أنه ينبغي للشراكة أن تعمل على تيسير تعبئة الموارد؛ وحشد الشراكات على مختلف المستويات؛ وضمان تبادل المعلومات والخبرات؛ وتحديد مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة وأدوارها بوضوح. واقترح أحد البلدان أنه ينبغي أن تُبنى الشراكة الجديدة حول آلية مالية موحدة. وأفادت بعض البلدان المجيبة بأنه ينبغي أيضاً أن تتجاوز الشراكة حدود المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تركز على وضع آليات تتيح نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بقدر أكبر من السهولة واليسر والكفاءة والفعالية. وشدد بعض البلدان على أهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بينما أكد أحد البلدان ضرورة توافر أشكال جديدة للتعاون وتعبئة الشركاء الجدد (مثلا: الدول ذات الاقتصادات الناشئة، والقطاع الخاص، والبلدان المانحة، والجهات المانحة من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية) من أجل تجاوز النموذج التقليدي للجهات المانحة - الجهات المستفيدة.

٧٥ - وختاماً، أكد أحد البلدان أنه يجب على الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تتناول مجالات رئيسية للعمل الجماعي العالمي، من بينها إدارة الهجرة، والصحة العالمية، والتحديات البيئية العالمية، والوصول إلى المعرفة، وتطوير التكنولوجيات ونقلها، وتخفيف الحواجز التجارية. وشدد بلد آخر على أهمية تهيئة البيئة المواتية وتحقيق الاتساق في السياسات لأغراض التنمية المستدامة.

ثالثا – الاستنتاجات

٧٦ – يبرز هذا الفرع بضعة من الرسائل الهامة المستقاة من ردود الدول الأعضاء على الاستبيان.

ألف – وضع رؤية مشتركة لأهداف التنمية المستدامة

٧٧ – اتفقت الدول الأعضاء بوجه عام على أنه يجب إبقاء هدف القضاء على الفقر في مرتبة الأولوية القصوى، وإكمال الأعمال غير المنجزة في إطار الهدف ١، وأنه تحقيقاً لهذا الهدف يلزم تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف في البلدان النامية كشرط أساسي.

٧٨ – وفيما عدا ذلك، يوجد اعتراف واسع النطاق بضرورة تمكين جميع البشر من الحصول على السلع والخدمات الأساسية اللازمة لتوفير الحياة الكريمة، وتحقيق العمالة المنتجة والصحة والتعليم. وشدد كثيرون على ضرورة التصدي لأوجه اللامساواة بأنواعها المختلفة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٩ – ويوجد اعتراف واسع النطاق بحالات الإجهاد البيئي الشديد وآثاره السلبية على رفاه الإنسان، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة. وشدد الكثيرون على ضرورة تعزيز الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٠ – وباختصار، تبزغ رؤية مشتركة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمنصفة، واحترام الحدود الإيكولوجية للأرض في الوقت نفسه.

باء – المجالات ذات الأولوية

٨١ – رتبت غالبية البلدان المجيبة تفكيرها المبدئي بشأن المواضيع ذات الأولوية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، على النحو الموجز في الشكل ١، وفي الفقرة ١٦ من هذا التقرير.

٨٢ – وتكرر كثيرا في الردود على الاستبيان ذكر تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية المقرر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بينما برزت مسألة حماية قاعدة الموارد الطبيعية والمخاوف الاقتصادية بشكل أكبر بكثير في الردود منها في الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٣ – واقترحت بعض البلدان تجميع المواضيع المتصلة ببعض التي يُحتَمَل تأثيرها على صياغة الأهداف. وأكد عدد منها أهمية تناول القضايا الشاملة لعدة قطاعات أو الأفقية، مثل المساواة والإنصاف بين الجنسين، لدى صياغة جميع أهداف التنمية المستدامة.

جيم – تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

٨٤ – أفادت معظم البلدان بأنها تفضل، حيثما أمكن، تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار كل هدف، ربما من خلال اختيار الأهداف والمؤشرات.

٨٥ – وفي الوقت نفسه، تم التسليم بأن تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة مهمة معقدة. ورغم دعوة البعض إلى البناء على الهدف ٧ (''تحقيق الاستدامة البيئية'')، أُعرِب عن رأي معارض مفاده أن توسيع نطاق الهدف ٧ ليس كافياً لضمان بلورة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة في المستقبل تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

دال – الاستخدام الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري

٨٦ – اتفقت بلدان كثيرة على أنها ستسهم في تحديد السياسات الوطنية، بالنظر إلى الالتزام العالمي القوي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقالت بلدان عديدة إنها تستطيع أن تؤثر أيضاً على مخصصات الميزانية الوطنية. وأُعرِب أيضاً عن تأييد واسع النطاق لاستخدام أهداف التنمية المستدامة كأداة لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٨٧ – ويرى عدد من البلدان، متقدمة ونامية على السواء، أهداف التنمية المستدامة بمثابة أداة توجيهية للتعاون الإنمائي الدولي. ويرى عدد مماثل أهداف التنمية المستدامة بمثابة أدوات مفيدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

هاء – تحديد الغايات الوطنية المتعلقة بتحقيق الأهداف العالمية ذات الطابع العالمي والقابلة للتطبيق

٨٨ – أشار معظم المجيبين إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى مبادئ مشتركة، وأيد الكثيرون وضع أهداف عالمية مشتركة.

٨٩ – واتفقت غالبية البلدان أيضاً على أن الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مشتركة وإنما متباينة في الوقت ذاته أو أن تتسم بالمرونة بما يتيح تعديلها بما يتلائم مع الخصائص والأولويات ومستوى التنمية على الصعيد الوطني.

واو – إدماج الأهداف والغايات الموجودة

٩٠ – أشير إلى أنه ينبغي أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى إعلان الألفية، وجدول أعمال القرن ٢١، ومبادئ ريو، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وأن تسترشد بها جميعاً. وينبغي

أن تكون متسقة مع الأهداف والغايات الأخرى المتفق عليها دولياً، أما عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة فينبغي ألا تكون مناسَبة لإعادة التفاوض بشأن الأهداف والغايات الحالية.

٩١ - وفي الوقت نفسه، يلزم أن تكون أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولاً، بحيث تشمل الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة التي لا تغطيها الأهداف الحالية بشكل كاف.

زاي - كفالة الاتساق مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩٢ - سلطت بلدان كثيرة الضوء على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء على وجود خطة واحدة للتنمية لها مجموعة واحدة من الأهداف.

٩٣ - ودعت بلدان كثيرة إلى مزيد من التنسيق بين مختلف العمليات المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشددت، في هذا الصدد، على قيمة الحصول على تقرير فريق العمل المفتوح قبل عقد الاجتماع الخاص في عام ٢٠١٣.

٩٤ - وتباينت الآراء بشأن كيفية وتوقيت إدماج الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية في إطار المناقشة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن الغرض من عقد الاجتماع الخاص في عام ٢٠١٣ هو تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد الثغرات المتبقية.

حاء - تقييم التقدم المحرز

٩٥ - بالرغم من ضرورة توافر قياسات إجمالية للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، فإنه ينبغي أن تتيح أهداف التنمية المستدامة إجراء تقييم أكثر تفصيلاً للتقدم المحرز، يبين أوجه اللامساواة على مختلف المستويات وفيما بين المجموعات المختلفة.

٩٦ - وتتباين القدرات اللازمة لجمع وتحليل هذه البيانات المصنفة تبايناً كبيراً، وسيلزم تعزيزها في كثير من البلدان النامية.

٩٧ - وينبغي لأي قياسات واقعية للتقدم المحرز أن تأخذ في الاعتبار نقاط البداية وخطوط الأساس المختلفة في مختلف البلدان.

٩٨ - وكما هو الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية بمكان وضع إطار للإبلاغ بالتقدم المحرز وتقييمه، لأغراض من بينها تحديد الثغرات، وأشار بعض البلدان في هذا الصدد إلى دور يمكن أن يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

طاء – إشراك الأطراف المعنية

٩٩ – ثمة تأييد قوي لإشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى في عملية وضع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، اقترحت بعض البلدان إنشاء منتدى أو آلية للمجموعات الرئيسية لتبادل الأفكار والتعاون مع الدول الأعضاء وكفالة المساءلة.

١٠٠ – وينبغي أيضاً التشاور مع الأطراف المعنية المذكورة، بالاستعانة بوسائط الإعلام الاجتماعية وأحدث تكنولوجيات المعلومات. ويلزم أن تتسم عمليات التشاور الوطنية والإقليمية بالشفافية والشمول، وأن تتواصل مع جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك الفقراء والفئات الضعيفة.

١٠١ – وأُبرِزَت الأهمية البالغة لمشاركة القطاع الخاص، وإنما لم تُحدد سبل هذه المشاركة.

ياء – الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية

١٠٢ – شددت عدة بلدان على أهمية النظر في وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠٣ – وأكد بعض الدول الأعضاء أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون أكثر تعقيداً من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسينطوي على إقامة شراكات أبعد من نطاق التعاون الإنمائي. وسيتعين على العديد من الجهات الفاعلة التي عملت حتى الوقت الراهن في عزلة نسبية، أن تعمل معاً. وطُرِح اقتراح يدعو إلى إنشاء شراكات متعددة الأطراف بشأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، لأغراض التعاون وتبادل المعلومات بشكل طوعي والاشتراك في نهج واحد لدفع عجلة التنفيذ.